الإتصالات والبريد

نظرة عامة على قطاعي الاتصالات والبريد

الوضع الحالي للقطاع

تمّ إبرام مجموعة من العقود مع شركات أجنبية ومحلية لإعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت (PSTN) لتصبح بسعة ١.٧٣٠.٠٠٠ خطٍ، أي ما يعادل خطاً واحداً لكل ثلاثة أشخاص. بلغت قيمة هذه العقود ما يقارب ٧٧٥ مليون دولار أميركي وتم إنجازها في نهاية العام ٢٠٠٢. في نفس الوقت، تم إدخال نظام الهاتف الخلوي النقال (GSM) على أساس امتيازين مُنحا إلى شركتين متنافستين. تضم الشبكتان في الوقت الحاضر ما لا يقل عن ٩٠٠ ألف مشترك. قامت الشركتان بتمويل الاستثمارات اللازمة للمشروع، وتقوم الدولة بتحصيل الإيرادات من هذه العملية.

تتطلع الحكومة حالياً بعد أن استرجعت نظام الهاتف الخلوي إلى إعادة خصخصة هذا القطاع بالكامل أي النظامين الثابت والخلوي، غير أنه تبقى هناك مجموعة من المشاريع الخاصة بتطوير هذا القطاع وجعله قادراً على المنافسة والتعامل مع التقنيات الحديثة، لاسيما في ميدان تبادل المعلومات والشبكات الذكية المتطورة والانترنت.

أبرز الإنجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٨)

❖ مشروع تركيب المقسمات الهاتفية (عقود السنترالات):

تنص العقود الموقعة وتعديلاتها (تبلغ كلفتها الإجمالية ١٤٥ مليون دولار أميركي) على تركيب ٣١٣ مقسماً هاتفياً بسعة إجمالية تبلغ ١،١٤٢،٠٠٠ خطاً في كافة المناطق اللبنانية، اكتمل تركيبها في نهاية العام ٢٠٠١. كما تمّ أيضاً تجهيز ثلاثة سنترالات بمقسمات لتحويل الاتصالات الهاتفية الدولية وثمانية سنترالات بمقسمات توسط للاتصالات الداخلية. تؤمن المقسمات نظام معرفة طالب المكالمة (نظام CLIP) وخدمات الرسائل الصوتية، و١٣٣٧٦ خطاً في الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN).

كما جرى توقيع ثلاثة عقود ملحقة تتعلق بزيادة السعة الإجمالية للمقسمات إلى ٤٨ ألف خطٍ إضافي (٨.٨ مليون دولار أميركي) وبتأمين ١٧.١٠٠ خطٍ في الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة وأربعة مقسمات جديدة اكتمل تركيبها في نهاية العام ٢٠٠٢ بحيث أصبح مجموع عدد الخطوط الهاتفية ١.١٩٠.٠٠٠ خطٍ ومجموع عدد الخطوط الرقمية ISDN 30476 خطاً.

❖ مشروع تحديث برامج وتجهيزات المقسمات:

تم مؤخراً تنفيذ مشروع تحديث برامج وتجهيزات المقسمات لتتوافق مع التطور التقني لقطاع الاتصالات ولإضافة خدمات عديدة للمشتركين وللسنترالات، بلغت كلفة هذه الأعمال حوالي ٢٥ مليون دولار أميركي. وشمل هذا المشروع تطوير جميع السنترالات الرئيسية والفرعية وتلك المخصصة للاتصالات الدولية.

❖ مشروع إعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت *(PSTN)*:

يهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت بكلفة إجمالية تبلغ ٥٥٠ مليون دولار أميركي، كما يهدف إلى تحسين الاتصالات بين كافة المناطق اللبنانية. يتضمن المشروع إعداد الدراسات والتصاميم لشبكة الهاتف المحلي وتركيبها. تشتمل المجموعة الأولى من عقود شبكة الهاتف الثابت الأجزاء المكونة التالية:

- تركيب ٩٧١,٦٠٠ خطٍ (تربط بين المقسمات والمناطق).
- إعادة تأهيل ١٢٣ مبنى لمقسمات الهاتف وإنشاء ١٨٥ مبنى جديداً في كافة المناطق اللبنانية.
- تركيب شبكات هاتف محلية بالاعتماد على نظام النقل اللاسلكي (WIRELESS LOCAL LOOP). يناسب هذا النظام المناطق الريفية حيث تُعتبر تكاليف تمديد شبكات الاتصالات السلكية باهظة.
- تركيب أنظمة إرسال رقمية متطورة لوصل كافة المناطق اللبنانية ببعضها البعض.

المرحلة الثانية لمشروع تمديد الشبكات الهاتفية:

تم تنفيذ هذا المشروع على دفعتين من قبل وزارة الاتصالات بعد أن تم تنفيذ المرحلة الأولى ضمن مشروع إعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت (PSTN). الدفعة الأولى منها والتي عرفت بإسم مشروع تمديد الشبكات الهاتفية – ١ (OSP-1) شملت تركيب ٢٠٠ ألف خطٍ، أما الدفعة الثانية والتي عرفت بإسم مشروع تمديد الشبكات الهاتفية – ٢ (OSP-2) فشملت تركيب ٦٠٠ ألف خطٍ في المناطق الريفية. اكتمل تنفيذ الأشغال المتعلقة بهذا المشروع في نهاية العام ٢٠٠٣.

مشروع تركيب الخطوط التأجيرية:

اكتمل تنفيذ مشروع الخطوط التأجيرية مع نهاية العام ٢٠٠٢ من قبل وزارة الاتصالات وذلك بقيمة ١٠ ملايين دولار أميركي. وقد هدف هذا المشروع إلى وضع خطوط هاتفية للاستئجار بتصرف المؤسسات والشركات.

مشروع إنشاء أكشاك هاتف للعموم:

قام المجلس بالإشراف على تركيب ٤ آلاف كشك هاتف للعموم موزعة على جميع المناطق اللبنانية، وتم الانتهاء من هذه الأعمال مع نهاية العام ٢٠٠٥.

الاتصالات الدولية:

تم تنفيذ عدة مشاريع تهدف إلى تحسين الاتصالات، وشملت بصورة رئيسية ما يلي:

ـ تركيب خطي اتصال بالألياف الضوئية من الكابلات البحرية: الأول يصل طرطوس (سوريا) بطرابلس وبيروت وصيدا (لبنان) والإسكندرية (مصر) بسعة ٩٠٠٠ مكالمة هاتفية متزامنة، والثاني يصل لبنان بقبرص وكريت وفرنسا بسعة ٧٥٦٠ مكالمة هاتفية متزامنة. بلغت الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي ١٢ مليون دولار أميركي.

ـ تركيب خط اتصال بالألياف الضوئية وخط اتصال لاسلكي يربط بيروت بدمشق بسعة ١٨٩ مكالمة هاتفية متزامنة وبكلفة إجمالية بلغت ١.٣٤ مليون دولار أميركي.

ـ تركيب محطتين أرضيتين للاتصالات عبر الأقمار الصناعية في

إنشاء وتجهيز مراكز اتصالات دولية جديدة

العربانية وجورة البلوط بكلفة إجمالية تبلغ حوالي أربعة ملايين دولاراً للمحطة الأولى وخمسة ملايين دولار أميركي للمحطة الثانية.

نظام تحكم وإدارة:
تم تركيب نظام تحكم وإدارة لمعدات الإرسال والتحويل لشبكة الهاتف تبلغ قيمة العقد ٥٧٧ ألف دولار أميركي.

إعادة تنظيم المهام في وزارة الاتصالات:
على المستوى المؤسساتي، تم إعداد دراسة لإعادة تنظيم المهام في وزارة الاتصالات بغية فصل أعمال التشغيل والصيانة عن أعمال التحكم والمراقبة الفنية.

إعادة هيكلة قطاع الاتصالات:
تم تنفيذ مشروع إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وإعادة تنظيم الإدارة، وإعداد دراسات متعلقة بإنشاء خدمات التسويق والوكالات التجارية. بلغت كلفة هذا المشروع ٧ ملايين دولار أميركي.

مشاريع قيد التحضير

يقوم مجلس الإنماء والاعمار حالياً بالتعاون مع وزارة الاتصالات بتحضير لعدة مشاريع تطويرية لهذا القطاع وأهمها:

إنشاء شبكة تبادل للمعلومات ذات سعة عالية بين المدن اللبنانية: تقدر الكلفة بحوالي ١٣ مليون دولار أميركي. يتم حالياً إعداد ملف استدراج العروض وسوف يُطرح قريباً.

إنشاء شبكة محلية لتبادل المعلومات ذات أداء عالٍ لمدينة بيروت: وهي شبكة مستقلة عن الشبكة الهاتفية العاملة حالياً، ومخصصة لاستعمال المؤسسات والشركات (شبكة المدينة)، تقدر الكلفة بحوالي ٧،٥ مليون دولار أميركي.

مشروع تنظيم السنترالات Network Optimization أي تخفيض عدد السنترالات الرئيسية وتحويلها لسنترالات ثانوية ضمن تقنية Soft Switch تمهيداً لمشروع تطوير شبكة الهاتف لتتوافق مع تقنية Broadband Technology التي بدأ العمل بها في عدة دول.

البريد

تقدم العمل في المشاريع الجارية

الخدمات البريدية: في منتصف عام ١٩٩٨ تم توقيع عقد مع مجموعة من الشركات الكندية لتأمين الخدمات البريدية (توزيع البريد، خدمة الشبابيك، البريد السريع، خدمات بيع الطوابع، وغير ذلك) في كافة المناطق اللبنانية. وقد تحملت هذه الشركات مسؤولية إعادة تأهيل أبنية مراكز البريد وتجهيزها، وترقيم الشوارع والأبنية، وتركيب علب بريدية. تقدر الكلفة الإجمالية لهذا المشروع بحوالي ٥٠ مليون دولار أميركي، وحيث أن شكل العقد يخضع لنظام الإنشاء، والتشغيل، والتسليم (BOT) فلم تتحمل الحكومة اللبنانية أي عبء مالي في هذا المجال.